فعالية المساعدات الخارجية وأثرها على الأمن القومي:المساعدات الأمريكية لمصر والتعاون الأمني في مكافحة الإرهاب حالة دراسة

The Effectiveness of Foreign Aid and its Impact on National Security: US aid to Egypt and Security Cooperation in Combating Terrorism as A Case Study

د.أحمد جلال محمود عبده

مدرس العلوم السياسية–كلية السياسة والاقتصاد–جامعة السويس

المستلخص:

لعبت المساعدات الخارجية دوراً محورياً كأداة أساسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية لبعض الدول الكبرى الفاعلة في العلاقات الدولية المعاصرة، ومن المعروف أن المساعدات الخارجية كأداة ظهرت لمساعدة الدول النامية لتحسين أوضاعها الاقتصادية والقضاء على الفقر، إلا أنه بعد أحداث ٢٠١١ في الولايات المتحدة الأمريكية تصاعد الاهتمام بالتوظيف الأمني والعسكري للمساعدات الخارجية، **وتقوم هذه الدراسة ببحث إشكالية مهمة في العلاقات الدولية وهي:** العلاقة بين المساعدات الخارجية والأمن القومي بالتطبيق على العلاقات المصرية الأمريكية، وخاصة في مجال التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب، وتسعى الدراسة الإجابة على سؤال: إلى أي مدى تساهم المساعدات الخارجية الموجهة لبرامج أمنية وعسكرية في تحقيق الأمن القومي للدول المانحة للمساعدات، وكذلك للدول المستقبلة لها؟

من هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التعاون الأمني والعسكري المصري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب على منظومة الأمن القومي في مصر والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠٢٠.

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن هناك علاقة بين التغيرات التي حدثت في برنامج المساعدات الأمريكية لمصر منذ عام ٢٠١٨، وخاصة بعد إلغاء آلية التدفق النقدي، وحصر برنامج المساعدات

في أربعة قطاعات فقط وهي: مكافحة الإرهاب، وأمن الحدود، ولأمن البحري، وأمن سيناء، وبين حدوث تغيرات استراتيجية في تنويع مصادر التسليح بالنسبة لمصر، وذلك بالاعتماد على دول فاعلة أخرى في النظام الدولي الراهن.

الكلمات المفتاحية: المساعدات الخارجية، الأمن القومي، مكافحة الإرهاب، الولايات المتحدة الأمريكية، جمهورية مصر العربية، العلاقات المصرية الأمريكية.

Abstract:

Foreign aid has played a pivotal role as a major tool for implementing the foreign policy of some major countries in contemporary international relations. In addition, it is known that foreign aid, as a tool appeared to help developing countries to improve their economic conditions and eliminate poverty. However, after the 2011 events in the United States of America, interest increased the security and military dimensions of foreign aid, and this came at the expense of development aid.

This study examines an important problem in international relations that is the relationship between foreign aid and national security in application to Egyptian-American relations. Especially in the field of security, cooperation and combating terrorism and the study formulated many research questions, the most important of which are: To what extent does foreign aid directed to security and military programs contribute in achieving the national security of the countries that give the aid, as well as the countries that receive it.

From this standpoint, this study aims to analyze the impact of Egyptian-American security and military cooperation in the field of combating terrorism on the national security system in Egypt and the United States of America in the period from 2011 to 2020.

This study is based on basic assumption that there is a relationship between the changes that have occurred in the US aid program to Egypt since 2018. especially after the abolition of the cash flow mechanism, and the aid program was restricted to four sectors only: counterterrorism, border security, maritime security, and Sinai security, And the strategic changes in diversifying the sources of armaments for Egypt, depending on other actors in the current international system other than the United States of America.

Keywords: Foreign Aid, National Security, Counterterrorism, United States of America, The Arab Republic of Egypt, Egyptian-American Relations.

مقدمة:

شهد النظام الدولي في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية، ومن أبرز هذه التحولات هو ظهور اتجاهاً متصاعداً لتوظيف المساعدات الخارجية لأغراض أمنية وعسكرية بدلاً من توجيه المساعدات لأغراض تنموية كما كان من قبل، وهذا ما أكدته غالبية مراكز الأبحاث المتخصصة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مما أدي إلى ظهور مصطلح جديد يربط المساعدات الخارجية بالأمن القومي تحت مسمى "أمننة المساعدات الخارجية" "Securitization Of Foreign Aid"، والمقصود بهذا المصطلح هو تخصيص المعونات والمساعدات الخارجية في برامج موجهة بدرجة أساسية لتقديم المساعدات الأمنية والعسكرية ومنع الصراعات وبناء السلام من جانب الدول المانحة، أو بعبارة أخرى استخدام المعونات الخارجية لتحقيق مصلحة أو منفعة الدول المانحة من خلال الاستثمار في أمن الدول المتلقية للمعونة، ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من المساعدات تلك المقدمة من الدول الغربية للدول التي تعاني من الاضطرابات والحروب الأهلية، كما في حالة بعض الدول الإفريقية مثلاً، أو في إطار الحرب على الإرهاب، خاصة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. الأمر الذي يثير تساؤلاً مهماً وهو: إلى أي مدى تساهم المساعدات الخارجية المخصص لبرامج أمنية وعسكرية في تحقيق الأمن القومي للدول المانحة للمساعدات والدول المستقبلة لها؟

وتركز هذه الدراسة على بيان أثر وفعالية المساعدات الخارجية وأثرهما على الأمن القومي، وبالتحديد بدراسة وتحليل برنامج المساعدات العسكرية لمصر، وأثر التعاون الأمني والعسكري المصري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب على منظومة الأمن القومي في مصر والولايات المتحدة الأمريكية.

أولًا: مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في محدودية فعالية المساعدات الخارجية وعدم تحقيق الأثر المستهدف الناتج عن الربط بين التوظيف الأمني والعسكري للمساعدات الخارجية، وبين تحقيق أهداف الأمن القومي، وترتبط إشكالية الدراسة بالجدلية القائمة على التساؤل التالي: التنمية أولاً أم الأمن؟ وأيهما له الأولوية؟ وهل تصاعد الاهتمام بالتوظيف الأمني والعسكري للمساعدات الخارجية يحقق أهداف الأمن القومي بالفعل؟ وهل تحقيق الأمن القومي يأتي على حساب تحقيق الأهداف التنموية؟، وبالتطبيق على حالة الدراسة والمتعلقة بتزايد التوظيف الأمني والعسكري للمساعدات الخارجية في العلاقات المصري الأمريكية، وخاصة في مجال التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب، يرى بعض الخبراء والمتخصصين أن الإشكالية تبرز فيما يلي " أنه رغم حصول مصر على قدر كبير من المساعدات الأمريكية في فترة الدراسة من عام ٢٠١١ وحتى ٢٠٢٠، والتي تم رصدها لمكافحة الإرهاب، إلا أن مصر لم تستطع حفظ وصيانة أمنها القومي في بعض المناطق مثل سيناء على السبيل المثال في الفترة التي أعقبت عام ٢٠١١ "، وأن أثر وفعالية المساعدات الأمريكية في هذه الحالة كانت محدودة، في حين يرى البعض الآخر أن مصر حققت بعض الإنجازات في مجال مكافحة الإرهاب بفضل الدعم الأمريكي، وكانت للمساعدات الأمريكية دوراً كبيراً في تحقيق هذه الإنجازات ومنها على سبيل المثال انخفاض عدد العمليات الإرهابية على مستوى الجمهورية مقارنة بالسنوات الماضية، وأن القوات المسلحة المصرية سيطرت على الوضع الأمني داخل سيناء، ولديها القدرة والمعلومات الكافية للقضاء على كافة التنظيمات الإرهابية في وقت محدد.

ثانيًا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل الدور المؤثر الذي تلعبه المساعدات الخارجية في تحقيق إحدى أهم أهداف السياسة الخارجية للدولة ألا وهو الأمن القومي بالتطبيق على العلاقات المصرية الأمريكية وبرنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر، والإجابة على تساؤل مهم وهو: إلى أي مدى ساهمت المساعدات

العسكرية لمصر في تحقيق أهداف الأمن القومي الأمريكي، وكذلك أهداف الأمن القومي المصري وخاصة فيما يتعلق بفعالية المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر ودعمها لمصر في حربها على الإرهاب منذ عام ٢٠١١.

ثالثًا: أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى تناولها موضوعاً محورياً في العلاقات الدولية المعاصرة، ألا هو استخدام المساعدات الخارجية كأداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية بالتطبيق على حالة العلاقات المصرية الأمريكية وبالتحديد فيما يتعلق بأثر برنامج المساعدات الأمريكية لمصر ومدى مساهمته في تعزيز قدرة مصر على مكافحة الإرهاب منذ عام ٢٠١١، **كما تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات مهمة منها:**

١. تلعب العلاقات المصرية الأمريكية بعد وصولها إلى مستوى العلاقات الاستراتيجية دوراً مهماً ومؤثراً في تفاعلات العلاقات السياسية في نسقها الإقليمية والدولية.
٢. تركيز الدراسة على التطورات التي تشهدها العلاقات المصرية الأمريكية في فترة حكم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وخاصة فيما يتعلق ببرنامج المساعدات العسكرية لمصر والتغييرات التي لحقت به.
٣. دراسة الاتجاهات المفسرة لمستقبل المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر، وتحليل التغييرات المتوقع حدوثها في العلاقات المصرية الأمريكية في حالة إلغاء برنامج المساعدات أو تقليل قيمة البرنامج المتفق عليها.

رابعًا: تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على عدد من التساؤلات البحثية منها:

١. ما المقصود بالمساعدات الخارجية؟ وما علاقاتها بسياسات الأمن القومي؟ وإلى أي مدى تساهم المساعدات الخارجية الموجهة في برامج أمنية وعسكرية في تحقيق الأمن القومي للدول المانحة للمساعدات والدول المستقبلة لها؟
٢. ما المقصود بفعالية المساعدات الخارجية؟ وهل هناك مؤشرات قياس مرتبطة بها، يمكن الحكم من خلالها بأن المساعدات بالفعل قد حققت الهدف منها؟

٣. ما هي الأسباب والدوافع التي أدت إلى تزايد الاهتمام بالبعد الأمني والعسكري للمساعدات الخارجية بدلاً من الاهتمام بالأبعاد التنموية والاقتصادية؟
٤. ما هي أبرز التطورات التي لحقت ببرنامج المساعدات الأمريكية لمصر منذ عام ٢٠١١؟ وكيف تعاملت مصر معها؟
٥. كيف أثرت المحددات الاستراتيجية الحاكمة للعلاقات المصرية الأمريكية على برنامج المساعدات الأمريكية لمصر في الفترة التي أعقبت عام ٢٠١١؟
٦. هل سيشهد برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر تغييرات جوهرية في الفترة الراهنة؟ وما هو مستقبل هذا البرنامج؟

خامسًا: فروض الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى اختبار صحة الفروض التالية:

١. **الفرضية الأولى:** هناك علاقة طردية بين التغيرات التي تحدث في برنامج المساعدات الأمريكية لمصر منذ عام ٢٠١٨، وخاصة إلغاء آلية التدفق النقدي، وحصر البرنامج في أربعة قطاعات فقط وهي: مكافحة الإرهاب، وأمن الحدود، والأمن البحري، وأمن سيناء، وبين حدوث تغيرات استراتيجية في تنويع مصادر التسليح بالنسبة لمصر من دول فاعلة أخرى في النظام الدولي.
٢. **الفرضية الثانية:** بالرغم من الجهود المصرية الأمريكية المبذولة في مجالات التنسيق الأمني والعسكري بصفة عامة، وفي مجال مكافحة الإرهاب بصفة خاصة، إلا أن المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر في الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠٢٠، لم تحقق أهداف الأمن القومي لمصر والولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب.

سادسًا: منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي، ومنهج صنع القرار، لبيان أثر فعالية المساعدات الخارجية ودورها في صنع القرارات المتعلقة بتحقيق أهداف الأمن القومي، وذلك بالتطبيق على حالة المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر وخاصة في الفترة التي أعقبت عام ٢٠١١، نظراً لحدوث تغييرات جوهرية في برنامج

المساعدات لمصر، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي، ومنهج صنع القرار للتعرف على العوامل المؤثرة والمحددات الرئيسة التي أحدثت تغييراً مهماً في برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر، والتي أدت إلى تحوله وتركيزه على قطاعات محددة من قبل الإدارة الأمريكية منذ عام ٢٠١٨.

سابعاً: حدود الدراسة:

ركزت الدراسة على بيان أثر وفعالية المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر وعلاقاتها بالأمن القومي، والتعاون الأمني والعسكري المصري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب وتحديداً منذ عام ٢٠١١ نظراً لحدوث تحولات جوهرية في نمط المساعدات العسكرية لمصر، نتيجة التغير في النظام السياسي المصري والقيادة السياسية بعد عام ٢٠١١، وتنتهي هذه الدراسة بتحليل ورصد التطورات التي لحقت ببرنامج المساعدات حتى نهاية عام ٢٠٢٠.

ثامناً: تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، وذلك على النحو التالي: تناول **المبحث الأول** والمعنون " **مفهوم المساعدات الخارجية وفعاليتها ومظاهر توظيفها** "، المقصود بالمساعدات الخارجية وصورها، وفعاليتها، وأسباب ودوافع ومظاهر توظيفها من منظور أمني ، أما **المبحث الثاني** والمعنون "**العلاقات المصرية الأمريكية وتطور برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر منذ عام ٢٠١١** "، فركز على المحددات الاستراتيجية الحاكمة للعلاقات المصرية الأمريكية والمصالح المتبادلة ونقاط الاتفاق، وأهم المراحل التي مر بها برنامج المساعدات العسكرية لمصر منذ عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠٢٠، في حين ركز **المبحث الثالث** والأخير والمعنون "**استراتيجية مصر في مكافحة الإرهاب ومستقبل برنامج المساعدات العسكرية لمصر**" على أهم الجهود التي بذلتها مصر في مجال مكافحة الإرهاب منذ عام ٢٠١١ وحتى ٢٠٢٠، ودراسة الاتجاهات التحليلية المفسرة لمستقبل برنامج المساعدات العسكرية لمصر.

المبحث الأول

مفهوم المساعدات الخارجية وفعاليتها ومظاهر توظيفها

تزايد الاهتمام بالبعد الأمني والعسكري للمساعدات الخارجية، والتوظيف السياسي للمساعدات الخارجية لتحقيق أهداف أمنية وعسكرية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وهذا ما أكدته "ديشا جيرود" – الحاصلة على الدكتوراه عام ٢٠٠٨ من جامعة ستانفورد والتي تعمل حالياً أستاذ مشارك بجامعة جورج تاون الأمريكية في مقال لها بعنوان "كيف تكسب الأصدقاء وتؤثر في التنمية: تحسين المساعدات الخارجية الأمريكية" والذي أوضحت فيه أن الهدف من وراء المساعدات الخارجية قد اختلف بشكل واضح في مرحلة التسعينيات عنه في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، لأن غالبية المساعدات التي تم تقديمها للدول المانحة بعد هذه الأحداث استهدفت خدمة مصالح الأمن القومي ذات الأولوية العليا في مكافحة الإرهاب.(١)

والجدير بالذكر أن بعض الدراسات البحثية تؤكد على أن "أمننه المساعدات الخارجية" ليست اتجاهاً جديداً، فعلى الرغم من أن برنامج مارشال، الذي وضعته الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة إعمار أوروبا في عام ١٩٤٧ عقب انتهاء الحرب الباردة، كان برنامجاً اقتصادياً بالأساس، فكان الغرض الرئيس من هذه المساعدات هو ضمان عدم انضمام الدول الغربية للمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي، ثم أنه بعد التعافي الاقتصادي، قامت الولايات المتحدة بتحويل المساعدات تدريجياً إلى مساعدات عسكرية من خلال حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٤٩.(٢)

وفي السياق ذاته، أكدت العديد من الدراسات الأكاديمية على أن توجيه المساعدات لمناطق الصراع يمكن أن يحسن من آفاق التنمية في مناطق الصراع ويمنع انتقال الجريمة والإرهاب والهجرة للدول المانحة، وبالتالي فإن التوظيف الأمني للمساعدات الخارجية قد جاء نتيجة التحول في طبيعة الصراعات وتداعيات العولمة، والتي ساعدت على امتداد تأثيرات الصراعات وعدم الاستقرار إلى خارج حدود الدول التي تعاني اضطرابات.(٣)

أولاً: مفهوم المساعدات الخارجية وفعاليتها:

ليس من السهولة إيجاد تعريف محدد لمفهوم المساعدات الخارجية، شأنه شأن غالبية المصطلحات في العلوم السياسية والاجتماعية، وذلك نظراً لتناوله من زوايا متعددة وخلفيات نظرية ومهنية مختلفة، ومتناقضة، وقد تم تقديم أشكال مختلفة للمساعدات الخارجية، وهذا بدوره يعكس الطبيعة المعقدة لأهداف الدول والجهات

المانحة وتوجهاتها، والتي تختلف وفقاً لاختلاف المحددات الداخلية والخارجية والدوافع التي تساهم في رسم سياسات الدول والجهات المانحة وبلورتها تجاه الدول والجهات المستقبلة للمساعدات والمعونات الخارجية.

ويقصد بالمساعدات الخارجية بصفة عامة "جميع التدفقات المالية من الجهات المانحة (سواء كانت هذه الجهات دولاً أو منظمات متعددة الأطراف) إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمراحل انتقالية، بما في ذلك التمويلات المالية الرسمية، والقروض، والمساعدات الاقتصادية، وتمويل التجارة، والمساعدات الخيرية، والمساعدات العسكرية والأمنية، والمساعدات السياسية".[٤] أما المساعدات الاقتصادية فيقصد بها "جهود الجهات المانحة في دعم البلدان النامية اقتصادياً لتطوير مواردها، وتهيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي المستدام لكي تكون مكتفية ذاتياً"، كما يقصد بالمساعدات السياسية والأمنية والعسكرية "برامج المعونات المقدمة من الجهات المانحة، والجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار السياسي في البلد المتلقي، الأمر الذي يقلل من احتمالات نشوب صراعات وحروب، ودعم السلام، وتعزيز الديمقراطية، والحفاظ على الاستقلال السياسي".[٥]

وهناك تعريفات أخرى للمساعدات الخارجية منها ما يؤكد على أنها " تدفقات الموارد المالية والمادية، والفنية والبشرية بشروط تيسيرية من دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية إلى دولة أو مجموعة من الدول.[٦] ، وأخرى تعرفها على أنها "جميع التدفقات المالية أو رؤوس الأموال والخدمات الحقيقية التي تقدمها الجهات المانحة في البلدان الغنية إلى الجهات المستقبلة أو المتلقية في البلدان الأقل نمواً في العالم الثالث، وتتسم التدفقات المالية والخدمات الخارجية بالتنوع، وتنقسم إلى تدفقات رسمية ثانية، وأخرى متعددة الأطراف، والتدفقات الثنائية الرسمية، هي التي تقدمها الجهات الحكومية في الدول المانحة إلى الجهات المتلقية في حكومات البلدان المستهدفة، أما تدفقات رؤوس الأموال المتعددة الأطراف، فهي التي تقدمها المنظمات متعددة الأطراف، مثل البنك الدولي والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي إلى الجهات المستقبلة في البلدان المستهدفة، وكلا النوعين من التدفقات المالية الرسمية، يمكن أن يتخذ صوراً متعددة منها المنح، والقروض أو العطاءات التي تشبه المنحة.[٧]

أما فيما يتعلق بمفهوم فعالية المساعدات، ففي دراسة بعنوان "نحو تطوير منهجية لتقييم فعالية المساعدات" أكد سيمون بورال وديفيد رودمان (Simon Burall and David Roodman) على أن مفهوم فاعلية المساعدات الخارجية غير واضح، ولا يوجد تعريف متفق عليه في الأدبيات العلمية المتخصصة أو حتى بين

الخبراء والمتخصصين في هذا المجال، وذلك لعدة أسباب منها: أولاً: تعدد الجهات المانحة وتعدد أهدافها ما بين أهداف اقتصادية كدعم النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أو لتعزيز التجارة الدولية، أو لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، أو لتعزيز حقوق الإنسان، هذا المزيج من الأهداف يجعل من الصعوبة الوصول إلى مؤشرات لقياس فاعلية المساعدات الخارجية، وعلاوة على ذلك، هناك عدد من العوامل المختلفة التي تؤثر في نتائج جهود التنمية نتيجة إعطاء المساعدات، على سبيل المثال، الحروب الأهلية والكوارث الطبيعية في البلدان المتلقية، وعليه يصعب الربط بين فاعلية برامج وسياسات المساعدات الخارجية ومدى تحقيق التنمية في الدول المتلقية للمساعدات الخارجية.(٨)

لذا يرى الباحث أن مفهوم "فعالية المساعدات الخارجية" هو مفهوم نسبي متغير يرتبط بتحقيق الأهداف المستهدفة منها، والتي غالباً ما تكون أهداف غير معلنة، وبناءً علية يصعب وضع مفهوم معين لفعالية المساعدات، أو وضع مؤشرات لقياسها.

ثانياً: دوافع التوظيف الأمني والعسكري للمساعدات الخارجية ومظاهره:

في هذا السياق تطرح الدراسة تساؤلاً مهماً ألا وهو: ما الأسباب والدوافع التي ساهمت في تعزيز التوظيف الأمني والعسكري للمساعدات الخارجية؟ وما هي مظاهر هذا التوظيف في العلاقات الدولية المعاصرة، وفيما يلي إجابة على هذه التساؤلات البحثية المطروحة.

١. أسباب ودوافع التوظيف الأمني والعسكري للمساعدات الخارجية:

تعددت الأسباب والدوافع التي جعلت بعض الدول تهتم بالتوظيف الأمني والعسكري للمساعدات الخارجية، ويمكن التعرف على الأسباب والدوافع من تحليل الأهداف التي تسعى إليها الدول المانحة من تقديم المساعدات الخارجية، فمن خلال تركيز الدراسة على منظور المصلحة الوطنية للدول المانحة رصدت الدراسة مجموعة من الأهداف التي يمكن أن تكون دافعاً وسبباً جوهرياً وراء توجيه المساعدات الخارجية لبرامج تتعلق بتحقيق الأمن القومي والأهداف السياسية والعسكرية.

ووفقاً لمنظور المصلحة الوطنية قد تكون أهداف الدول الاستراتيجية من إعطاء المساعدات الخارجية متمثلة في الآتي: المصالح الدبلوماسية ذات الصفة الأمنية والعسكرية، على سبيل المثال، إنشاء القواعد

العسكرية في أراضي الدولة المستقبلة للمساعدات، وقيام التحالف الأمني بين الدولة المانحة والمتلقية الذي يتجلى في اتفاقيات الدفاع العسكري المشترك، والتعاون الأمني في مكافحة الإرهاب، وتأمين الأصوات في الأمم المتحدة، ودعم النظام المفضل وخصوصاً الأنظمة المتعلقة بالتحول الديمقراطي.(٩)

أما من الناحية الأمنية والعسكرية، تراعى الدول المانحة معايير عديدة، وذلك لحساب درجة تحقيق مصالحها القومية من تقديم مساعدات خارجية، ومن هذه المعايير، وجود تهديدات إرهابية وجماعات قد تخل بالأمن العالمي في الدولة المعنية، ومستوى القدرة والقوة العسكرية، وعدد أفراد الجيش مقابل نسبة المواطنين القابلين للالتحاق بالمؤسسة العسكرية في حالة التعبئة العامة الذين يسمون قوات الاحتياط العام، ومعدل الإنفاق العسكري من إجمالي الدخل القومي الإجمالي في الدولة المعنية، كل هذه المعايير تحدد ما إذا كان البلد المتلقي سيعد حليفاً استراتيجياً محتملاً للدولة المانحة من حيث المصالح الأمنية والعسكرية، كذلك من الممكن أن تلعب المصالح الاقتصادية والتجارية دوراً مهماً في توجيه المساعدات الخارجية، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون الدولة المتلقية للمساعدات غنية بالمواد الخام المختلفة أو تمثل سوقاً كبيراً لمنتجات شركات الدول المانحة وسلعها، مع التركيز على الصادرات ذات المردود من النقد الأجنبي المرتفع، مما سبق يمكن التأكيد على أنه في كثير من الأحيان تظل المصالح التجارية والاقتصادية المحرك الرئيس لتوجهات المانحين في إعطاء المساعدات للدول المستهدفة.(١٠)

وهناك العديد من المصالح الأخرى تم طرحها من قبل بعض الباحثين، وتندرج تحت مظلة المصالح الاستراتيجية للدول المانحة، منها المصالح الثقافية التي عادة تهدف إلى تغيير الدين واللغة، أو القيم التي يعتقد أنها تمثل تهديدات بالعنف إلى الغرب، بالإضافة إلى ذلك إن معظم الدول المانحة التقليدية كانت دول مستعمرة، فهي تعمل بجدية من أجل الحفاظ على نفوذها في مستعمراتها القديمة من خلال مدها بجميع أنواع الدعم، للحفاظ على هويتها الاستعمارية والقيم واللغة التي تم غرسهما إبان فترة الاستعمار.

وهناك من يذهب إلى أكثر من ذلك ويقول إن الدول المانحة تهدف من خلال تقديم المساعدات الخارجية إلى خلق مناطق نفوذ ومستعمرات جديدة، وخصوصاً مع بروز ظاهرة التنافس الدولي حول مراكز النفوذ، وعودة الاستعمار بأشكال جديدة، والتدخل المباشر، ولكن بطرق أخرى، ومثال على ذلك ما يحدث بين الصين بصفتها

دولة مانحة جديدة، وفرنسا بصفتها دولة مانحة قديمة وتقليدية، في مناطق النفوذ في دول غرب أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى.

٢. مظاهر التوظيف الأمني للمساعدات الخارجية في العلاقات الدولية:

تتعدد مظاهر التوظيف الأمني للمساعدات الخارجية في العلاقات الدولية ومن أهم هذه المظاهر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي[١١]:

١. قامت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٢ بزيادة استخدام المعونات الخارجية لأغراض الأمن القومي، وقد تم توجيه تلك الزيادة من خلال وزارة الدفاع إلى قطاعات الأمن وجهود إعادة الإعمار ومكافحة المخدرات في كل من العراق وأفغانستان، فضلاً عن باكستان لاحتواء طالبان وتنظيم القاعدة.

٢. من مظاهر التوظيف الأمني للمساعدات الخارجية هو توجيه جزء كبير من المساعدات الثنائية المقدمة من جانب كل من استراليا وكندا والسويد بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١ للدول الهشة والمتأثرة بالصراعات خاصة في أفريقيا.

٣. تقديم الاتحاد الأوروبي للمساعدات الخارجية في مجال إصلاح قطاع الأمن وحفظ السلام الإقليمي في الصومال ودارفور ومالي وأفريقيا الوسطى، ومن الملاحظ أن ذلك كان موجهاً بشكل واضح لخدمة الأمن القومي للدول المانحة.

كذلك من الأمثلة الواضحة على التوظيف الأمني للمساعدات الخارجية، المساعدات التي قدمتها بريطانيا إلى سيراليون منذ عام ١٩٩٨ لتنفيذ برنامج إصلاح القطاع الأمني، ولا يزال جانب من هذا البرنامج مستمراً على الرغم من انتهاء الحرب الأهلية التي استمرت ١١ عاماً، إذ ما زالت بريطانيا تقدم المساعدات في مرحلة ما بعد الصراع في مجال إصلاح الجيش، والشرطة، وأجهزة الاستخبارات وقطاع العدالة والقطاع الأمني، وليس للتعليم او الرعاية الصحية أو برامج حقوق الإنسان.[١٢]

المبحث الثاني

العلاقات المصرية الأمريكية

وتطور برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر منذ ٢٠١١

تحكم العلاقات المصرية الأمريكية أبعاد ثابتة وواضحة، وتوجهات استراتيجية لكلا الطرفين. إذ ترتبط مصر والولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات استراتيجية قوية، وذلك استناداً إلى: المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة، والأهداف المشتركة، والالتزامات المتبادلة الخاصة ببناء وتطوير القدرات العسكرية المصرية، والموقع الجيواستراتيجي لمصر، ومكانتها العربية والأفريقية والإسلامية، ومركزيتها في المنطقة.(١٣)

ويحلل هذا المبحث المحددات الاستراتيجية الحاكمة للعلاقات المصرية الأمريكية، بالإضافة إلى استعراض أهم التطورات التي لحقت ببرنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر منذ عام ٢٠١١، وذلك على النحو التالي:

أولاً: المحددات الاستراتيجية الحاكمة للعلاقات المصرية الأمريكية:

هناك عوامل ثابتة في العلاقات المصرية الأمريكية، تدعم عدم تأثر الشراكة الاستراتيجية بين البلدين بتغيير نظام الحكم أو ببعض التوترات التي تظهر في العلاقة من حين لآخر. وتختلف هذه العوامل وفقاً لمصالح كلا البلدين، أما عن المصالح الأمريكية فتتمثل في: الحفاظ على السلام المصري – الإسرائيلي، ومزايا المرور في قناة السويس، وفى الأجواء المصرية، والتعاون مع الجيش المصري، ومكافحة الإرهاب، أما بالنسبة للمصالح المصرية فتتمثل في: تحديث القدرات العسكرية المصرية وتطويرها، والحفاظ على قدر من التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، ودعم دور مصر الإقليمي والدولي.(١٤)

ويأخذ التعاون العسكري بين مصر والولايات المتحدة عدة صور، تتمثل في مبيعات السلاح، ونقل التكنولوجيا العسكرية، والمناورات والتدريبات العسكرية المشتركة، حيث ترتبط الولايات المتحدة بعلاقة تدريب عسكرية طويلة الأمد مع مصر، وتوجد العديد من التدريبات القتالية التي تشارك فيها مصر مع الولايات المتحدة لتبادل الخبرات القتالية. ويشارك الجيش المصري مع الجيش الأمريكي منذ عام ١٩٩٤ في عملية "النجم الساطع، وهي تدريبات عسكرية مشتركة تجرى كل عامين بمشاركة عدد من الدول، من بينها ألمانيا، والأردن، والكويت، وبريطانيا. كما أقيمت في عام ٢٠٠٨ مناورات بحرية مشتركة تحت اسم "تحية النسر"، شملت التدريب على عمليات الاستطلاع، والبحث، وإنقاذ السفن، وتدمير الأهداف السطحية، والجوية، ومكافحة الغواصات المعادية، وذلك

في إطار سعى الدولتين للتصدي لعمليات القرصنة البحرية، وتأمين المضايق البحرية الجيواستراتيجية، بالإضافة إلى أنه بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٨ دربت الولايات المتحدة ٧١٠٨ من العسكريين المصريين على الأراضي الأمريكية. وتم تمويل أكثر من ٧٥٪ من برامج التدريب عبر مساعدات برنامج التمويل العسكري الأجنبي (FMF)، وبرنامج المبيعات العسكرية الخارجية(FMS) الأمريكيين.(١٥)

ونظراً لتركيز الدراسة على المساعدات الأمريكية لمصر في إطار حربها على الإرهاب، فإن الدراسة ستركز على العلاقات المصرية الأمريكية في بعدها العسكري والأمني، حيث تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى المؤسسة العسكرية المصرية باعتبارها القوة القادرة على الحفاظ على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، من قبيل ضمان الاستقرار في سيناء، وعلى الحدود مع إسرائيل، ودعم التسهيلات العسكرية للولايات المتحدة، وتنظر القيادات العسكرية الأمريكية لمصر على أنها إحدى ركائز الاستقرار في المنطقة، وأن استثمار الولايات المتحدة في علاقتها بالمؤسسة العسكرية المصرية هو استثمار جيد للغاية، وكان له تأثيره الواضح في الحفاظ على الاستقرار والأمان، وأن القوات المسلحة المصرية هي الضامن الرئيس لتحقيق المرور الآمن للقطع البحرية الأمريكية في قناة السويس، وأي إضرار بها سيشكل مخاطر مباشرة ضد المصالح الأمريكية قبل المصالح المصرية في ظل ارتفاع مؤشرات المخاطر والتهديدات الأمنية الراهنة بالمنطقة.

ونظراً لما سبق، تقدم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات عسكرية بصفة دورية منتظمة بغرض تأمين الحدود، ومكافحة تهريب السلاح والذخيرة من خلال الأنفاق إلى غزة، وضمان الأمن في سيناء، كما توفر قطع الغيار اللازمة للمعدات العسكرية، وتقدم التدريب والتعليم العسكري للضباط بالجيش المصري، وتواصل مستمر بين القيادات العسكرية في الجانبين.

فبعد توقيع معاهدة السلام "كامب ديفيد" بين مصر وإسرائيل، بدأت الولايات المتحدة بتقديم المساعدات الخارجية إلى كلا الطرفين (مصر، وإسرائيل)، وتتسلم مصر أغلبية المساعدات الخارجية على هيئة ثلاثة أشكال أساسية: تمويل عسكري خارجي، وتمويل دعم اقتصادي، وتعليم وتدريب عسكري دولي، إذ أمدت الولايات المتحدة مصر خلال الفترة بين عامي ١٩٤٨ – ٢٠١٨ بأكثر من ٨٣ مليار دولار أمريكي، بما في ذلك ١,٣

مليار دولار تقدمها الولايات المتحدة سنويا كمساعدات عسكرية من عام ١٩٨٧ إلى الآن. وتتلقى مصر المساعدات العسكرية من خلال ٣ حسابات، الأول "برنامج التمويل العسكري الأجنبي(FMF) "، و"صناديق الدعم الاقتصادي ESF " و"المشروع الدولي للتعليم والتدريب IMET" بخلاف ما تحصل عليه مصر من مساعدات أخرى غير منتظمة على بعض المخصصات الصغيرة في إطار ما يسمى بالسياسة الوقائية الأمريكية، وذلك من صندوق مكافحة الإرهاب المعروف اختصاراً باسم NADR وصندوق مكافحة المخدراتINCLE ، ويتم تقسيم مساعدات التمويل العسكري الخارجي لمصر إلى ثلاثة أقسام: اقتناء معدات جديدة، وتحديث المعدات الموجودة حاليا، واستمرار دعم وصيانة العقود، وفيما يلي جدول يوضح حجم المساعدات التي تلقتها مصر من هذه الحسابات خلال الفترة الماضية.

(جدول رقم ١ يوضح حجم المساعدات الأمريكية لمصر في الفترة من ٢٠١٦ –٢٠٢١)

Account	FY2016 actual	FY2017 actual	FY2018 actual	FY2019 actual	FY2020 enacted	FY2021 request
FMF	$1,300.000	$1,234.300	$1,300.000	$1,300.000	$1,300.000	$1,300.000
ESF	$112.250	$112.500	$106.869	$112.500	$125.000	$142.65
INCLE	$2.000	$2.000	$2.000	$2.000	$2.000	$2.000
NADR	$2.500	$3.000	$3.000	$3.000	$3.000	$2.500
IMET	$1.800	$1.739	$1.800	$1.800	$1.800	$1.800
Total	**$1,418.550**	**$1,353.539**	**$1,413.669**	**$1,419.300**	**$1,431.800**	**$1,448.950**

Source: Jeremy M. Sharp, Egypt: Background and U.S. Relations, Congressional Research Service, CRS REPORT, (RL33003), May 27, 2020, p. 24.

ومنذ عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٩، عقدت الولايات المتحدة مع مصر ١٨ صفقة بيع أسلحة بإجمالي يتجاوز ٩.٥ مليار دولار في إطار برنامج المبيعات العسكرية الخارجية (FMS) وجرى تمويل تلك الصفقات من المنح التي قدمها برنامج (FMF) إلى مصر خلال تلك الفترة والبالغة ١٣ مليار دولار، ومن أبرز تلك الصفقات: صفقة في عام ٢٠٠٩ لشراء ٢٤ طائرة مقاتلة من طراز (F–16) بقيمة ٣.٢ مليار دولار، وصفقة في عام ٢٠١١ لشراء ١٢٥ مجموعة تستخدم في الإنتاج المشترك للدبابات (M1A1) بقيمة ١.٣ مليار دولار، وصفقة في ٢٠١٨ لشراء ١٠ مروحيات هجومية من طراز أباتشي بقيمة ١مليار دولار، وصفقة في عام ٢٠١٨

بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار لشراء ذخيرة دبابات ١٢٠ ملم، وصفقة في عام ٢٠١٩ بمبلغ ٥٥٤ مليون دولار لعمليات دعم ومتابعة سفن موردة من الولايات المتحدة تتضمن فرقاطات(FFG–7)، وزوارق دورية سريعة[١٦].

وبالمقابل، يقدم الجيش المصري عدة تسهيلات توفر ميزة استراتيجية للقوات الأمريكية المنتشرة في البحر المتوسط والخليج العربي، والمحيط الهندي، مما يساعدها على القيام بعمليات يعد الوقت عنصراً مهما فيها، ومن تلك التسهيلات: منح أسبقية المرور في قناة السويس للسفن الحربية الأمريكية، مع توفير إجراءات الحماية لها أثناء العبور.

وتتلقى مصر مبلغ ١.٣ مليار دولار سنويا منذ عام ١٩٨٧ عبر برنامج التمويل العسكري الأجنبي الأمريكي (FMF) أي أنها استلمت حتى اليوم ما يزيد عن ٤١ مليار دولار، وهو ما يقارب ربع مساعدات برنامج التمويل العسكري الأجنبي الأمريكي (FMF) في جميع أنحاء العالم، ويبرر الساسة الأمريكيون تقديم تلك المساعدات بأنها تهدف للحفاظ على معاهدة كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل، ودعم مصر في مكافحة الإرهاب، وترسيخ العلاقات الأمريكية المصرية، وتعزيز قابلية التشغيل المتبادل بين القوات المسلحة للدولتين، وتأمين الامتيازات عبر الأراضي المصرية للجيش الأمريكي مثل حقوق التحليق والوصول السريع عبر قناة السويس، فالقانون المصري ينص على إعطاء مهلة ٣٠ يومًا قبل التصديق على عبور قناة السويس إلا أن مصر تسمح بمرور السفن الأمريكية خلال ٢٤ ساعة إلى ٤٨ ساعة من إخطارها بطلب العبور.[١٧]

مما سبق يمكن القول، أن هناك العديد من المحددات الاستراتيجية في العلاقات العسكرية المصرية الأمريكية، ومن أهمها: أن السياسة الدفاعية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تقوم على التعاون الأمني، وضمان التفوق العسكري النوعي لإسرائيل، ويظهر هذه جلياً في الفارق بين المعونة الأمريكية التي تقدم لإسرائيل والتي تقدم لمصر، إذ إنه في الفترة من ١٩٤٨ حتى ٢٠١٧، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل ما يقارب من ١٣٠ مليار دولار، بينما قدمت لمصر في الفترة نفسها ٨٣ مليار دولار، بالإضافة إلى ذلك تأمين منافذ الطاقة، وازداد هذا الأمر أهمية بعد اكتشافات البحر المتوسط، والتداخل الإسرائيلي فيها، وتأمين منابع النفط في منطقة الخليج العربي، ومحاربة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والحفاظ على أمن إسرائيل، ومكافحة القرصنة في جنوب البحر الأحمر ومضيق عدن، ومن هنا جاء تركيز الولايات المتحدة على

المؤسسة العسكرية المصرية باعتبارها الضامن الوحيد للحفاظ على هذه المحددات، ولتحقيق متطلبات الأمن القومي.(١٨)

ثانياً: تطور برنامج المساعدات الأمريكية لمصر منذ ٢٠١١:

تقدم الولايات المتحدة الأمريكية لمصر مساعدات اقتصادية وعسكرية سنوية اتسمت بالاستمرارية منذ ثمانينيات القرن الماضي، بعد توقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل في عام ١٩٧٩، ومقدارها ١.٣ مليار دولار كمساعدات عسكرية، يضاف إليها حزمة مساعدات اقتصادية لم تزد قيمتها على ٢٥٠ مليون دولار منذ عام ٢٠٠٩ لأهمية الشراكة الاستراتيجية مع مصر، التي تقوم على المصالح المشتركة المتمثلة في: تعزيز الاستقرار والازدهار في مصر، واستتباب السلام في المنطقة، والمحافظة على السلام مع إسرائيل، ومكافحة التطرف والإرهاب في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تعود منذ تدشينها بفوائد جمة على الولايات المتحدة الأمريكية.(١٩)

بيد أن الأحداث التي شهدتها مصر منذ ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ قد ألقت بظلالها على المساعدات الأمريكية (الاقتصادية والعسكرية) إلى مصر لتصبح محل نقاش حاد داخل أروقة الكونجرس الأمريكي بمجلسيه (النواب والشيوخ)، والإدارة الأمريكية، فقد أثارت التطورات المصرية بعد الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ والثالث من يوليو ٢٠١٣ نقاشاً داخل الولايات المتحدة حول المساعدات الأمريكية لمصر، مثل فاعلية فرض شروط على المساعدات العسكرية للقاهرة لإرغام السلطات على اتخاذ إجراءات من شأنها إحداث تحول ديمقراطي، وبناء دولة القانون والمؤسسات تقدم ضمانات للحريات وتحترم حقوق الإنسان.

واستخدمت إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما المساعدات الأمريكية كورقة للضغط على النظام المصري، خلال فترة حكم المجلس العسكري، وحكم جماعة الإخوان المسلمين، والحكومة الانتقالية بعد الثالث من يوليو، لتحقيق تقدم في الانتقال السلمي للسلطة، وبناء نظام ديمقراطي، قوامه دولة المؤسسات والقانون، واحترام حقوق الإنسان. فقد لوحت الإدارة الأمريكية بتلك الورقة، بعد أن قامت السلطات المصرية في أواخر ديسمبر ٢٠١١ بالتحقيق مع ٤٣ شخصًا، منهم ١٩ أمريكياً من منظمات أمريكية بتهمة اختراق القوانين المصرية، وممارسة أعمال سياسية وليست حقوقية، ودفع أموال طائلة لشخصيات وجهات مصرية.

وعلى أثر تلك الأزمة، هددت الولايات المتحدة بقطع المساعدات العسكرية الأمريكية، وخلال فترة حكم جماعة الإخوان المسلمين، ارتفعت الأصوات التي تنادي بوقف المساعدات الأمريكية بشقيها الاقتصادي والعسكري لمصر، واستمر الأمر كذلك عقب الثالث من يوليو ٢٠١٣، وفي محاولة للموازنة بين تلك الضغوط والرغبة الأمريكية في الحفاظ على علاقات بناءة مع حليف عربي محوري كمصر، اتخذت إدارة الرئيس أوباما حلاً وسطاً للخروج من تلك المعضلة بتعليق جزئي للمساعدات الأمريكية لمصر.

ولم يستمر قرار تعليق المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر كثيراً حيث ساهمت مجموعة من العوامل المهمة في عودة المساعدات الأمريكية لمصر، ويمثل العامل الأهم الذي ساهم في عودة المساعدات الضغط الإسرائيلي الكبير على الولايات المتحدة، سواء على الإدارة أو في الكونجرس، من أجل دعم الجيش المصري وعدم اتخاذ أي حراك ضده من أجل الحفاظ على الهدوء مع إسرائيل، عامل أخر شديد الاهمية يتمثل في تصاعد الهجمات الإرهابية في سيناء وعدم قدرة مصر على السيطرة عليه، بل وتناميه مما أثار مخاوف وتهديدات كبيرة ليس فقط لإسرائيل، بل كذلك من تحول مصر إلى دولة ضعيفة أمنياً على شاكلة العراق وسوريا وليبيا ما شكل دافعاً قوياً لرفع التجميد عن المساعدات، هذا بالإضافة إلى عامل آخر مهم يرتبط بالعامل السابق يتمثل في العلاقات القوية بين المؤسسة العسكرية المصرية والولايات المتحدة منذ توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، فمعظم أسلحة الجيش وتدريبات قادته أمريكية، وبالطبع لم يسر واشنطن أن تجد مصر تلجأ إلى روسيا وفرنسا من أجل الحصول على السلاح بما يؤثر على إشراف الولايات المتحدة على السلاح المصري، كذلك كان لدول الخليج دور كبير في إعادة المساعدات العسكرية من خلال ضغطهم على الولايات المتحدة وتصاعد الحديث حول إمكانية تعويضهم لمصر عن المساعدات الأمريكية، وهو ما تم بالفعل حيث مثلت مساعدات الخليج لمصر عدة أضعاف المساعدات الأمريكية وساهمت في تمويل صفقات سلاح غير أمريكية لمصر.[٢٠]

وقد حدث تغييرين في طبيعة المساعدات العسكرية الأمريكية السنوية لمصر ابتداء من العام المالي ٢٠١٨، هما:[٢١]

- أولاً: إنهاء آلية التدفق المالي الأمريكي (Cash Flow Financing)[*]، وهو آلية مكنت الحكومة المصرية من طلب معدات عسكرية أمريكية الصنع بقيمة تصل إلى ملايين الدولارات لسنوات مقدماً.

وسيسمح إنهاء ذلك الامتياز بتسهيل الأمر على الحكومة الأمريكية مستقبلاً، إن أرادت تعليق، أو خفض، أو صياغة شروط لتقديم المعونة العسكرية لمصر بدون أن يكون لها تأثير في شركات السلاح الأمريكية.

- ثانياً: التحكم في نوعية السلاح الذي تحصل عليه مصر، حيث حددت الإدارة الأمريكية أربعة أنواع للمساعدات العسكرية المستقبلية لمصر، وهي: مكافحة الإرهاب، وأمن الحدود، وأمن سيناء، والأمن البحري، وهو ما يتعارض مع الرغبة المصرية التي تفضل الحصول على المعونة العسكرية الأمريكية في صورة دبابات وطائرات حربية، لتكون قوة عسكرية قوية في المنطقة.

المبحث الثالث

استراتيجية مصر في مكافحة الإرهاب
ومستقبل برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر

تمثل ظاهرة الإرهاب أحد أهم التحديات التي تواجهها مصر بما لها من أبعاد سياسية وداخلية وخارجية وقانونية واقتصادية، حيث تسهم الأبعاد الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في زيادة حجم التحديات التي تواجهها مصر خاصة وأن الظروف الأمنية في المحيط الإقليمي سواء في الغرب بسبب تداعيات الوضع في ليبيا، وما تعانيه من فراغ أمني أو على الحدود الشرقية وسيناء، بما يمثل خطراً داهماً على الأمن القومي المصري، ليس فقط من زاوية الإرهاب وإنما ما يرتبط به من أبعاد أخرى مثل تهريب السلاح والإتجار في البشر.[٢٢]

ويتناول هذا المبحث الجهود التي قامت بها مصر في مجال مكافحة الإرهاب، فضلاً عن تحليل الأبعاد المتعلقة بمستقبل برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر، وذلك على النحو التالي:

أولاً: جهود مصر في مكافحة الإرهاب:

وضعت مصر قضية مكافحة الإرهاب كإحدى أولويات سياستها الخارجية، حيث كثفت مصر من جهودها، سواء من خلال مشاركتها النشطة في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، أو في إطار المشاورات الثنائية مع العديد من الشركاء الدوليين، للترويج لرؤية مصر ومقاربتها الشاملة وأدواتها المتنوعة في مجال

مكافحة الإرهاب والتطرف، مع التأكيد على ضرورة المواجهة الشاملة لكافة التنظيمات الإرهابية دون استثناء، باعتبارها تمثل تهديداً مشتركاً للسلم والأمن الدوليين، والتشديد على أهمية تضافر الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله ومنابعه الفكرية.

وأصدرت مصر مجموعة من التشريعات في إطار استراتيجيتها في مكافحة الإرهاب ومنها: قانون مكافحة الإرهاب رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥، الذي نص على تعريف الجريمة الإرهابية والعمل الإرهابي على أنه "كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع في الداخل أو الخارج، بغرض الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع أو مصالحه أو أمنه للخطر، أو إيذاء الأفراد أو إلقاء الرعب بينهم، أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو حقوقهم العامة أو الخاصة أو أمنهم للخطر، أو غيرها من الحريات والحقوق التي كفلها الدستور والقانون، أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي أو الأمن القومي، أو إلحاق ضرر بالبيئة، أو الموارد الطبيعية أو بالآثار أو بالأموال أو المباني أو بالأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة السلطات العامة أو الجهات القضائية أو مصالح الحكومة أو الوحدات المحلية أو دور العبادة أو المستشفيات أو مؤسسات ومعاهد العلم، أو البعثات الدبلوماسية والقنصلية، أو المنظمات الإقليمية والدولية في مصر."[٢٣]

وقامت المقاربة المصرية الشاملة لمكافحة الإرهاب على عدة محاور رئيسة منها بذل الجهود على الصعيد الوطني لمكافحة الإرهاب من خلال عدة وسائل مهمة منها، إصدار التشريعات، والاهتمام بالمواجهة الأمنية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى المواجهة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية للقضاء على الإرهاب، فضلاً عن الجهود التي بذلتها مصر على الصعيدين الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى الاتفاقات وبروتوكولات التعاون الدولي والعربي والإفريقي من أجل مواجهة الإرهاب، **وقد قامت مصر بالعديد من الجهود في مجال مكافحة الإرهاب، ومن أهم هذه الجهود ما يلي:**[٢٤]

- تكثيف الإجراءات الأمنية على كافة الاتجاهات الاستراتيجية وفرض السيطرة الكاملة على المناطق الحدودية لمنع أعمال التسلل والهجرة غير المشروعة وتهريب لأسلحة والذخائر إلى داخل الأراضي المصرية.

- تأمين السواحل والموانئ البحرية والجوية والمنافذ باستخدام أحدث الوسائل التقنية، وتدعيم مختلف المنافذ البرية بالمعدات الحديثة للكشف عن المهربات.
- تعزيز أنظمة المراقبة الأرضية والفنية والمحمولة جواً وتفعيل الإجراءات التنسيقية الأمنية لتبادل المعلومات والمجابهة الإيجابية للتهديدات فور اكتشافها.
- رصد ومتابعة النشاط الإلكتروني للعناصر الإرهابية وتحليل المعلومات المتحصل عليها لمجابهة الأعمال الإرهابية المحتملة.
- رفع كفاءة مختلف مطارات الجمهورية وتدعيمها بالأجهزة والمعدات الفنية الحديثة لإحكام السيطرة الأمنية، وتأمين الركاب والأمتعة بالصورة اللازمة.
- إقامة سياج أمني حول مدينة شرم الشيخ لإحكام السيطرة الأمنية على مداخلها ومخارجها وحمياتها من عمليات التهريب، وكذلك تأمين الأفواج السياحية.
- استمرار تأمين المجرى الملاحي لقناة السويس ومحور قناة السويس الجديدة بالتعاون فيما بين الأجهزة الأمنية المعنية.
- التنسيق الدائم مع مديريات الأمن المعنية لمتابعة حالة الاستقرار الأمني وتأمين المنشآت والأهداف الحيوية.
- التوسع في تنفيذ لقاءات التوعية بالمخاطر والتهديدات التي تواجه الأمن القومي المصري في ظل تردي الأوضاع الإقليمية الراهنة والموقف من دور الجوار.
- التنسيق مع الأجهزة الأمنية للدول الصديقة والمتعاونة للاستفادة من قدرات وإمكانات تلك الدولة في مكافحة الإرهاب وتكثيف عقد المؤتمرات بين الجانبين لتبادل المعلومات عن العناصر الإرهابية وتمركزاتها وتحركاتها في الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة.

وترتكز الاستراتيجية الأمنية لمكافحة الإرهاب في مصر على المحاور التالية: [٢٥]

- رصد التنظيمات الإرهابية وكشف هياكلها التنظيمية وتحديد عناصرها وقيادتها وانتشارها الجغرافي والروابط القائمة فيما بينها بالتنسيق مع الأجهزة المعنية.
- تقويض قدرات التنظيمات الإرهابية من خلال استهدافها في الإطار القانوني لإجهاض مخططاتها العدائية.

- كشف غموض وملابسات ارتكاب الحوادث الإرهابية من خلال (فحص مسرح الجريمة – تتبع العناصر الإرهابية الهاربة وتحديد أماكن اختبائهم – مداهمة أوكار ومخازن الأسلحة وتصنيع المتفجرات).
- مكافحة التهديدات المرتبطة بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من خلال إحكام الرقابة المنافذ الشرعية.
- مكافحة عمليات التسلل عبر الحدود ومواجهة عصابات التهريب لمنع محاولات العناصر الإرهابية التسلل للبلاد، وكذلك مكافحة عمليات تهريب الأسلحة والذخائر والمواد المتفجرة ومنع وصولها للعناصر الإرهابية.
- تطبيق إجراءات تأمينية فعالة لحماية الشخصيات والمنشآت المهمة والحيوية للحيلولة دون استهدافها بأعمال إرهابية، وتكثيف الحملات على الأوكار والبؤر الإجرامية لضبط العناصر الإجرامية التي تستغلها الجماعات الإرهابية.
- مكافحة جرائم غسل الأموال والجريمة المنظمة لارتباطهما بصورة مباشرة بعمليات تمويل الإرهاب، ومتابعة القيادات الإرهابية الهارب بالخارج والتنسيق مع أجهزة الدولة المنية لضبطها وترحيلها للبلاد وتقديمها للقضاء.
- متابعة الصفحات التحريضية ومواقع الجماعات الإرهابية على شبكة المعلومات الدولية لتحديد القائمين على إدارتها لتقديمهم للنيابة العامة وفقاً للقانون، والتنسيق مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) لإصدار نشرات حمراء للقيادات الإرهابية، وإدراج أبرز العناصر الإرهابية الهاربة خارج البلاد على القوائم الدولية والإقليمية

وأسفرت نتائج تطبيق الاستراتيجية الأمنية المشار إليها عن تحقيق العديد من النجاحات، خاصة في مجال تقويض نشاط ما يسمى بتنظيم أنصار بينت المقدس، والقضاء على ما يسمى بتنظيم أجناد الأرض، كما نجحت جهود قوات إنفاذ القانون في إطار العملية الشاملة لمكافحة الإرهاب في سيناء التي انطلقت منذ عام ٢٠١٨ في إحكام السيطرة الأمنية بها، مما أدي إلى محدودية تنفيذ عمليات إرهابية خلال الفترة الأخيرة مقارنة بالسنوات السابقة، مع استقرار الأوضاع المعيشية لأهالي شمال سيناء، حيث تمكنت قوات إنفاذ القانون من القضاء على البنية التحتية لتنظيم "أنصار بين المقدس" المتواجدة في منطقة محدودة في شمال سيناء، مع استمرارها في ملاحقة فلول العناصر الإرهابية المنتمية لها وهي عناصر محلية لا ترتبط تنظيمياً أو عملياتياً أو تمويلياً بأي شكل من الأشكال بما يسمى تنظيم داعش الإرهابي.

ثانياً: مستقبل برنامج المساعدات العسكرية لمصر:

ينبغي بداية قبل دراسة وتحليل مستقبل برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر الإجابة على تساؤلاً مهماً من تساؤلات هذه الدراسة، وهو هل تصاعد الاهتمام بالتوظيف الأمني والعسكري للمساعدات الخارجية يحقق أهداف الأمن القومي بالفعل؟، وللإجابة على هذا التساؤل نرصد اتجاهين من اتجاهات التحليل، **الاتجاه الأول:** يرى أن أمننه المساعدات بهدف تحقيق الأمن سوف يأتي على حساب التنمية، وهو ما يقوض الأمن في النهاية، إذ أن تحويل المساعدات من استراتيجيات طويلة الأجل للحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف على المدى القصير تهف إلى الحفاظ على الأمن القومي يمنع المساعدات من تحقيق الهدف على المدى الطويل، وهو خلق عالم أكثر أمناً، ويمكن الإشارة في هذا الإطار إلى الحالة العراقية، إذ أنه عقب الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، أقدمت الولايات المتحدة على حل الجيش العراقي الوطني، وشرعت في بناء جيش جديد، وقامت بتدريبه وتسليحه، غير أن هذا الجيش لم يصمد في مواجهة تنظيم داعش، وهو ما أظهر عدم جدوى "أمننة المساعدات في الحالة العراقية".[٢٦]

في حين يرى **الاتجاه الثاني:** أن "أمننة المساعدات" تساعد على تحقيق التنمية، باعتبار الأمن متطلباً أساسياً لتحقيق التنمية، ولا يتصور أن تشرع دولة لا تنعم بالأمن في مشروعات تنموية، ويرى هذا الاتجاه أن فصل الأمن عن التنمية هو اتجاه تقليدي ثبت عدم صحته وجدواه، فتاريخياً كانت الدول المانحة للمساعدات التنموية تفضل عدم الانخراط في مناطق الصراع، نظراً لأن المساعدات التنموية سوف تكون أقل فعالية، إذا أن المساعدات المقدمة مثلاً لتطوير البنية التحتية قد تتعرض للتدمير جراء الصراع المستمر، كما أن الدول المانحة للمساعدات العسكرية والأمنية لم تهتم بمكون التنمية، وأن التركيز على قضايا الرعايا الصحية، والتعليم والحكم الصالح والحقوق والحريات ليس له الأولوية في القضاء على الصراعات المسلحة، وقد ثبت أن كلا الاتجاهين يعانيان أوجه قصور، إذا إن التنمية تعد مكوناً رئيسياً لإنهاء الحروب الأهلية، في حين أن إنهاء الصراعات يعد متطلباً أساسياً للشروع في التنمية.[٢٧]

وهناك اتجاه آخر يمثله بعض الباحثين ويؤكد – بصفة عامة، وليس الحديث بالتحديد عن العلاقات المصرية الأمريكية – على أهمية وقف برامج المساعدات الخارجية، لأنها تؤدي إلى تدمير اقتصادات الدول

الفقيرة الناشئة بدلاً من مساعداتها، وهناك من ينادي بضرورة إصلاح منظومة المساعدات الخارجية برمتها لاستمرار تدفقها إلى الدول المستهدفة، ويقتضي الأمر مراجعات جادة لطرق صنع سياسات هذه المساعدات وآليات تنفيذها.(٢٨)

أما فيما يتعلق بحالة الدراسة وهي المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر والتعاون الأمني والعسكري في مجال محاربة الإرهاب، طرحت بعض الإجابات في الدراسات البحثية والأكاديمية الأمريكية رداً على تساؤل مهم وهو إلى أي مدى ساهمت المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر في القضاء على الإرهاب ومواجهته؟ ويمكن تحليلها وعرض أهم ما تضمنته في هذا المبحث.

وبرغم ما تم ذكره من تطورات تتعلق بالأهمية الاستراتيجية لبرنامج المساعدات الأمريكية لكلا الدولتين، إلا أن برنامج المساعدات برمته ما زال يخضع لعملية تقييم من قبل الدوائر الرسمية المعينة بالمساعدات الخارجية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك من مراكز الدراسات والأبحاث الأمريكية، وهذا ما أكدته دراسة مشتركة بين مشروع الديموقراطية في الشرق الأوسط ومركز السياسة الدولي نشرت في مايو ٢٠٢٠ بعنوان "المساعدة الأمنية الأمريكية إلى مصر"، والتي أكدت على أن هناك بعض التحفظات على سياسات الجيش المصري في سيناء، وخاصة ضد السكان المدنيين، وكذلك هناك تحفظات أمريكية على السياسة المصرية في مجال حقوق الإنسان، والتعامل مع المعارضة السياسية، كما أكدت الدراسة على أن السياسات الخارجية للنظام المصري تتعارض في كثير من النواحي مع المصالح الأمريكية في المنطقة، كما هو الحال في سوريا وليبيا والموقف من روسيا، ومن ثم أوصت الدراسة بحجب ٣٠٠ مليون دولار من المساعدة العسكرية الأمريكية سنوياً وتخصيصِ المبلغ لجهود المساعدة الإنسانية العالمية للتغلب على جائحة كورونا، ودعت الدراسة كذلك إلى السماح للصحفيين والمسؤولين الأمريكيين بدخول سيناء لمتابعة وتقييم ممارسات الجيش المصري في إطار حربها على الإرهاب في سيناء، وطالبت الدراسة بتخفيف القيود المفروضة على الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الأخرى، كما دعت إلى إعادة التوازن للمساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة إلى مصر، والتي تناقصت من ٦٨٨ مليون دولار في سنة ٢٠٠٩ إلى ١١٢ مليون دولار فقط في عام ٢٠٠٩.(٢٩)

وبالإضافة إلى ذلك، توجد مجموعة من الدراسات تدعو إلى إعادة تقييم العلاقات العسكرية الأمريكية المصرية نظراً لتركيزها على فعالية المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر ومدى مساهمتها في مساعدة مصر للقضاء على الإرهاب، ومنها دراسة "ديفيد شينكر" مدير برنامج السياسة العربية في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، المعنونة "حرب مصر الفاشلة على الإرهاب" والتي نشرت في دورية "Foreign Affairs " في ١٠ مايو ٢٠١٧، والذي أكد فيها على عدد من النقاط المحورية في برنامج المساعدات الأمريكية لمصر، ومن أهم هذه النقاط ما يلي:(٣٠)

- أنه رغم تأكيد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ودعمه لمصر في حربها ضد الإرهاب، إلا أن مصر تكبدت خسائر كبيرة في حربها ضد الإرهاب وتحديداً في الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤، فرغم كثرة عدد الجيش المصري البالغ قوامه ٤٤٠ ألف عسكري، ورغم المساعدات العسكرية الأمريكية السنوية بقيمة ١.٣ مليار دولار، إلا أن مصر عجزت عن احتواء متمردين يقدر عددهم بنحو ٦٠٠ – ١٠٠٠ شخص، ومن أهم الخسائر التي تكبدتها مصر إعلان جماعة "أنصار بيت المقدس" مبايعتها لتنظيم الدول الإسلامية وأسقطت الجماعة مروحية عسكرية مصرية، ودمرت دبابة قتالية من طراز "أم–٦٠"، وأغرقت زورق دورية مصري، وقصفت طائرة ركاب روسية، مما أسفر عن مقتل ٢٢٤ مدنياً، بالإضافة على الهجوم على دير القديسة كاثرين وهو أحد أقدم الأديرة في العالم.
- كما أنه لم يتمكن الجيش المصري من أمن القوة المتعددة الجنسيات والمراقبين التي يناهز عددها ١٧٠٠ عنصر والمتمركزة في المنطقة لمراقبة تطبيق بنود معاهدة السلام الإسرائيلية–المصرية. وبناءً على ذلك، انتقلت القوة التي تضم حوالي ٧٠٠ جندي أمريكي من قاعدتها في الشمال إلى جنوب سيناء الأكثر أماناً نسبياً.
- إن الجيش المصري أيضاً بحاجة ضرورية إلى التدريب على تكتيكات مكافحة التمرد، وإلى إجراء تغييرات في عمليات شرائها للمعدات العسكرية الأمريكية، ونظراً للتهديدات التي تواجهها مصر، والمرتبطة بشكل شبه حصري بالإرهاب وبالتالي بأمن الحدود، لا يوجد سبب منطقي لهذا النوع من الأسلحة الثمينة التي منحتها القاهرة أولوية، بما فيها الدبابات والطائرات المقاتلة والسفن الحربية البرمائية وحاملات المروحيات، والصواريخ المطورة البعيدة المدى. وسيكون من المفيد إلى حد أكبر أن تقدم القاهرة على شراء المزيد من

مروحيات "بلاك هوك" لتحسين قدرات الجيش على الرد السريع، وأن تنفق المساعدات على تحسين المراقبة، والاستحواذ على الأهداف، والاستطلاع من خلال "أنظمة الاستخبارات والمراقبة والاستيلاء على الأهداف والاستطلاع" التي قد تعزز عمليات مكافحة التمرد.

- يتعين على واشنطن أيضاً أن تنظر في زيادة تمويل برنامج تعليم وتدريب الجيش المصري المتواضع أساساً، الذي يعرف باسم برنامج "التعليم والتدريب العسكري الدولي" (IMET). ففي عام ٢٠١٦، خصصت وزارة الخارجية الأمريكية ١.٨ مليون دولار فقط لهذا المسعى. وبالمقارنة، تم في العام نفسه منح الأردن – الذي يساوي حجم جيشه ١٥ في المائة من حجم الجيش المصري – ٣.٨ مليون دولار للتدريب العسكري. يتعين على الإدارة الأمريكية النظر في إعادة إدخال أو تخصيص جزء من المبلغ المخصص لمصر والبالغ ١.٣ مليار دولار ضمن برنامج التمويل العسكري الخارجي الأمريكي، من أجل دعم هذه البرامج مع التركيز بشكل خاص على تعريف المزيد من الضباط المصريين على التقنيات الحديثة لمكافحة التمرد.
- ينبغي إعادة توجيه قسم كبير من المناورات العسكرية للتركيز على عمليات مكافحة الإرهاب، ومكافحة التمرد في الوقت الراهن.

وفي السياق ذاته، توجد دراسات أخري تؤكد على أهمية برنامج المساعدات العسكرية لمصر وتدعمه، وخاصة التعاون الأمني والعسكري في مجال مكافحة الإرهاب، لأنه يحقق مصالح مصر والولايات المتحدة الأمريكية، ومن أهمها دراسة مشتركة للباحث" روبرت سبرنغبورغ " أستاذ متقاعد في شؤون الأمن القومي في كلية الدراسات العليا البحرية، وحالياً باحث في المعهد الإيطالي للشؤون الدولية في روما، والباحث "أف سي بينك وليامز" لواء متقاعد وملحق عسكري في السفارة الأمريكية في القاهرة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١، بعنوان "الجيش المصري، العملاق المستيقظ من سباته " والتي نشرت في ٢٨ فبراير ٢٠١٩ في مركز كارنيغي للشرق الأوسط، وقد أكدت هذه الدراسة على أن هناك العديد من العوامل ساهمت في يقظة القوات المسلحة المصرية أهمها: [٣١]

١. ظهور أعمال التطرف العنيف في أعقاب عام ٢٠١١، والتي انطلقت في شبه جزيرة سيناء لتمتد إلى أماكن عديدة داخل مصر، بما في ذلك الحدود الغربية مع ليبيا. وأجبر هذا التحدي الجديد الجيش المصري على أن يرفع من مستوى قدراته في مكافحة الإرهاب والسيطرة على الحدود إلى حد كبير،

علماً أن موضوع الحدود كان مدفوعاً أيضاً بمخاوف على الحدود السودانية نتيجة توتر العلاقات الثنائية بسبب مشكلة حلايب وشلاتين.

٢. وفي العمق الأفريقي، دق بناء إثيوبيا لسد النهضة على النيل الأزرق ناقوس الخطر في مصر، وباتت في حاجة إلى عرض قوتها بعيداً عن حدودها، كما تطلبت زيادة عمليات تهريب البشر عبر البحر المتوسط الارتقاء بمنظومة مراقبة البحار، والحاجة إلى تطوير القدرات البحرية القدرات البحرية كي تستطيع حماية حقول الغاز المكتشفة حديثاً في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وكذلك في البحر الأحمر وخليج عدن.

٣. تزامن تدهور البيئة الأمنية في المنطقة مع تدهور البيئة الإقليمية، فقد أصبح النزاع في ليبيا متصاعداً بعد عام ٢٠١١، بينما انزلقت سوريا واليمن على الجانب الآخر إلى حروب أهلية استقطبت العديد من جيران مصر، نتيجة لهذا، احتاجت مصر إلى تطوير قواتها، لمواجهة تلك التهديدات المؤثرة على الأمن القومي المصري.

لقد ساهمت هذه العوامل في يقظة القوات المسلحة المصرية ومن أهم المؤشرات على ذلك هو حملة مكافحة الإرهاب المكثفة في سيناء، وما يتجلى بشكل خاص في العملية الشاملة "سيناء ٢٠١٨"، والتي حققت فيها مصر نجاحاً ملحوظاً.

وتعقيباً على الدراسات السابقة، يرى الباحث أن هناك اتجاهات تدفع باستمرار المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر في إطار حربها ضد الإرهاب، وهناك اتجاهات أخرى تشكك في فعالية المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر خاصة في الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠٢٠، وكذلك يوجد اتجاهات تميل إلى إعادة النظر في تقييم برنامج المساعدات برمته حفاظاً على العلاقات المصرية الأمريكية، والمصالح الاستراتيجية المشتركة في المنطقة، ويميل الباحث إلى الاتجاه الذي يدفع باستمرار المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر، حفاظاً على العلاقات الاستراتيجية والمصالح المشتركة في المنطقة، ونظراً لخصوصية العلاقات الأمريكية المصرية من المنظور العسكري.

خاتمة الدراسة:

تناولت هذه الدراسة عبر مباحثها الثلاثة "مفهوم المساعدات الخارجية وفعاليتها ومظاهر توظيفها"، و"العلاقات المصرية الأمريكية وتطور برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر منذ عام ٢٠١١ "، و"استراتيجية مصر في مكافحة الإرهاب ومستقبل برنامج المساعدات العسكرية لمصر"، وركزت الدراسة على الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠٢٠، وأكدت الدراسة على صحة الفرضية الأولى، لأن التغيرات التي حدثت في تطور العلاقات المصرية الأمريكية والمتعلقة برغبة مصر في تنويع مصادر التسليح وعدم الاعتماد الكلي على الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر أوحد للتسليح كان سببها بالفعل هو حدوث تغيرات في برنامج المساعدات الأمريكية لمصر منذ عام ٢٠١٨، وخاصة إلغاء آلية التدفق النقدي، وحصر البرنامج في أربعة قطاعات فقط وهي: مكافحة الإرهاب، وأمن الحدود، والأمن البحري، وأمن سيناء، ويرجع ذلك إلى عدم فرض أسلحة معينة من قبل الولايات المتحدة على مصر، ورغبة مصر في شراء ما يناسبها من أسلحة حديثة من الدول الفاعلة الأخرى في النظام الدولي كروسيا وفرنسا وغيرهما.

كما أثبتت الدراسة خطأ الفرضية الثانية والتي تمت صياغتها على النحو التالي "بالرغم من الجهود المصرية الأمريكية المبذولة في مجالات التنسيق الأمني والعسكري بصفة عامة، وفي مجال مكافحة الإرهاب بصفة خاصة، إلا أن المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر في الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠٢٠، لم تحقق أهداف الأمن القومي لمصر والولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب" حيث أن برنامج المساعدات الأمريكية لمصر قد ساعد مصر بالفعل في مكافحة الإرهاب داخل مصر وفي المناطق الحدودية، وساهم في تعزيز قدرة مصر على السيطرة الأمنية في سيناء، وهو من ضمن الأهداف الاستراتيجية للأمن القومي المصري، كما حقق برنامج المساعدات للولايات المتحدة الأمريكية العديد من الأهداف الأمنية المهمة ومنها الحفاظ على أمن إسرائيل، واستمرارية الحصول على العديد من التسهيلات والمزايا من مصر في إطار المصالح الاستراتيجية المشتركة للبلدين.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة المتعلقة بذات السياق التحليلي ومنها:

١. إن استراتيجية المساعدات الخارجية جزء لا يتجزأ من التوجهات الخارجية للدول المانحة في السياسة الدولية، كما أنه لا يمكن فهم سياسات المساعدات الخارجية والاستراتيجيات والأولويات ذات الصلة، إلا إذا أخذنا في الحسبان مصالح الجهات المانحة، لأنها أداة مهمة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية.

٢. أن المصالح السياسية والاستراتيجية والتجارية والثقافية والأيدولوجية تؤثر بشكل كبير في عملية صنع وتنفيذ استراتيجية المساعدات الخارجية، كما تمثل هذه المصالح جوهر مشكلة عدم فاعلية برامج مساعدات التنمية الخارجية، لأنها تتغير باستمرار وفق منظور المصلحة القومية ومتغيراتها.

٣. أن الأهداف الإنسانية والتنموية من تقديم المساعدات الخارجية ليست الحافز الأقوى في مساعدة الدول الفقيرة، وإنما هناك أهداف ومصالح سياسية واقتصادية وأيديولوجية تحكم العلاقات الثنائية في إطار سياسات المساعدات الخارجية وبرامجها، وينطبق هذا على الدول المانحة التقليدية أو الدول المانحة الجديدة.

٤. استفادت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجياً على مستويين من برنامج المساعدات المقدمة لمصر، **المستوى الأول:** هو وجود داعم قوى في الشرق الأوسط يساعد في مكافحة الإرهاب، وكذلك حماية أمن حليفتها إسرائيل، وضمان تفوقها العسكري في المنطقة، وضمان الأمن الإقليمي، إذ ستظل مصر بقدراتها العسكرية هي القوة الرئيسة الداعمة للأمن والاستقرار الإقليمي بالتعاون مع الولايات المتحدة في مواجهة القوى المناوئة والتهديدات غير النمطية التي تشهدها المنطقة (إرهاب – قرصنة بحرية – مافيا تهريب السلاح)، **والمستوى الثاني** من خلال التعاون العسكري مع مصر، إذ تم السماح لطائراتها العسكرية بالتحليق في الأجواء العسكرية المصرية ومنحها تصريحات على وجه السرعة للبوارج الحربية الأمريكية لعبور قناة السويس، حيث أتاحت مصر للولايات المتحدة مناخاً مساعداً لحركتها في المنطقة جواً وبحراً. واستطاعت مصر نتيجة هذه العلاقة التركيز على رفع الكفاءة القتالية واستمرار تطوير الأسلحة.

٥. أدت التغيرات التي حدثت في برنامج المساعدات الأمريكية لمصر منذ عام ٢٠١٨، وخاصة إلغاء آلية التدفق النقدي، وحصر البرنامج في أربعة قطاعات فقط وهي: مكافحة الإرهاب، وأمن الحدود، والأمن البحري، وأمن سيناء، إلى حدوث تغيرات نوعية في مصادر التسليح بالنسبة لمصر، حيث أدي هذا القرار إلى دفع الرئيس عبد الفتاح السيسي للمضي قدماً في تنويع تسليح الجيش عبر شرائه لأسلحة فرنسية وروسية متنوعة مثل طائرات الرافال، وسفينتي ميسترال، ومروحيات KA-52 الهجومية.

٦. أدي حصر برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر في أربعة قطاعات فقط وهي: مكافحة الإرهاب، وأمن الحدود، والأمن البحري، وأمن سيناء، إلى حدوث تغيير مهم في عقيدة الجيش المصري القتالية وتوجيهها نحو مكافحة الإرهاب والتطرف وأعمال العنف بدلاً من إسرائيل على المدى القريب.

٧. توجد حاجة لإعادة النظر في الأسس التي قامت عليها العلاقة بين مصر والولايات المتحدة والنظر إليها في كليتها، ويجب أن يتم ذلك في فترة أكثر ملاءمة، حيث إنه ليس من مصلحة مصر في الوقت الحالي فتح باب المناقشة وإعادة تقييم علاقاتها بالولايات المتحدة، نظراً لحجم التهديدات والمخاطر في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي.

٨. ضرورة إعادة النظر في آلية الحوار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، ومن ثم ضرورة إعادة التفكير في شكل وطبيعة العلاقة في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، لأن العلاقات مع الولايات المتحدة تتمتع بقدر كبير من الخصوصية، نظرا لدور مصر الإقليمي المؤثر في تفاعلات وقضايا منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية.

٩. برغم أن التنبؤ بمستقبل العلاقات العسكرية بين القاهرة وواشنطن تبدو مهمة صعبة، إلا أنه يمكن القول إن العلاقات بين البلدين خلال الفترة المقبلة ستستمر كما هي، نظراً للتقارب والاتفاق على المصالح والأهداف الاستراتيجية وتوحيد الرؤى والسياسات المشتركة في كثير من قضايا المنطقة.

١٠. ضرورة إعادة النظر في البعد الأمني – العسكري للعلاقات المصرية الأمريكية، نظراً لحجم الخلل الضخم في ميزان السلاح من الناحية التقنية بين إسرائيل ومصر، لصالح إسرائيل، وزيادة حجم المساعدات الأمريكية المقدمة لإسرائيل مقارنة للمقدمة لمصر.

الهوامش والمراجع:

(1) Desha Girod, How to Win Friends and Influence Development: Optimizing US Foreign Assistance, Survival, vol. 61 no. 6, December 2019–January 2020, pp. 99–114.

(2) Stephen Brown, Jorn Gravingholt (eds.), "The Securitization of Foreign Aid", (New York: Palgrave Macmillan, 2016), p. 18

(٣) هدى رؤوف، أمننة المساعدات: تصاعد استخدام المساعدات الخارجية لأغراض الأمن القومي، مجلة اتجاهات الأحداث، (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد ١٧، يونيو ٢٠١٦)، ص ٤٣.

(٤) موسى علاية، عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان، مجلة بحوث اقتصادية عربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العددان ٦٩ –٧٠، شتاء – ربيع ٢٠١٥، ص ١٤٢.

(5) Jan P. Pronk, Aid as a Catalyst, in: Jan P. Pronk, ed., Catalysing Development? A Debate on Aid, (Oxford: Blackwell Publishing, 2004), p.3.

(٦) زينب عباس زعزوع، دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي، مجلة النهضة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، أبريل ٢٠١٢، ص ص ٤٠ –٤١.

(٧) موسى علاية، المساعدات الخارجية بين الأهداف الاستراتيجية، والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة، مجلة سياسات عربية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات العدد ١٤، مايو ٢٠١٥)، ص ٧٦.

(8) Simon Burall and David Roodman, Developing a Methodology for Assessing Aid Effectiveness: An Options Paper,(London: Overseas Development Institute) 2007, p. 3

(٩) موسى علاية، المساعدات الخارجية بين الأهداف الاستراتيجية، والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة، **مرجع سابق**، ص ٧٨.

(١٠) **المرجع السابق**، ص ٧٩.

(١١) هدى رؤوف، **مرجع سابق**، ص ٤٣.

(12) Lisa Denney, The Militarization of Foreign Aid, Contemporary Review, Vol. 294, Issue 1704, March 2012, p. 34

(13) Jeremy M. Sharp, Egypt: Background and U.S. Relations, Congressional Research Service, CRS REPORT, (RL33003), May 27, 2020, p. 2.

(١٤) إسلام شلبي، الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات المصرية الأمريكية، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، ٣٠ نوفمبر ٢٠١٩، ص ٣، تاريخ الدخول ١٠ أكتوبر ٢٠٢٠، على الرابط التالي: https://bit.ly/3djDBsW

(15) William D. Hartung, Seth Binder, U.S Security Assistance to Egypt: Examining the Return on Investment, Project on Middle East Democracy (POMED), Center for International policy, May 2020, p. 7.

(16) Ibid, p. 4.

(17) Ibid, p. 2.

(١٨) إسلام شلبي، الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات المصرية الأمريكية، **مرجع سابق**، على الرابط التالي: https://bit.ly/3djDBsW

(١٩) عمرو عبد العاطي، المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر بين الضغوط والمصالح، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢ سبتمبر ٢٠١٥، على الرابط التالي: https://bit.ly/3nEeK7W

(٢٠) صلاح عبد اللطيف، المعونة العسكرية الأمريكية: من ١٩٧٩ إلى ٢٠١٥، موقع إضاءات، ٢٠١٥/٧/٣١، على الرابط التالي: https://bit.ly/3lwOvyc

(٢١) عمرو عبد العاطي، المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر بين الضغوط والمصالح، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، **مرجع سابق**، على الرابط التالي: https://bit.ly/3nEeK7W

(*) هذه الآلية كانت متاحة فقط لمصر وإسرائيل، وتسمح هذه الآلية بإمكانية التعاقد على شراء أسلحة تدفع قيمتها من مبلغ المعونات العسكرية في السنوات المقبلة، وقد مكنت هذه الآلية مصر من شراء نظم أسلحة مهمة تحتاج إليها دون الالتزام بالدفع الحالي أو المسبق، وكانت قد طرحت فكرة إلغاء آلية التدفق النقدي بعد أزمة التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني في مصر في عام ٢٠١٢ والمحاكمات التي ضمت عدد من المواطنين الأمريكيين في هذه القضية.

(٢٢) خالد عزمي، البعد الدولي في الظاهرة الإرهابية في: السفير عزت سعد (تحرير وتقديم)، مصر وتحديات الإرهاب، المؤتمر السنوي الثالث عشر للمجلس المصري للشئون الخارجية، الاثنين ١٨ يناير ٢٠١٦، ص ٨٠

(٢٣) المادة (٢) من قانون مكافحة الإرهاب رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥، وتعديلاته بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٠.

(٢٤) وزارة الخارجية المصرية، التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية حول مكافحة الإرهاب ٢٠٢٠: جهود الدولة المصرية ومقاربتها الشاملة لمكافحة الإرهاب والفكر المتطرف المؤدي إلى الإرهاب، يوليو ٢٠٢٠، على الرابط التالي:https://bit.ly/3iWw5oW

(٢٥) وزارة الخارجية المصرية، التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية حول مكافحة الإرهاب ٢٠٢٠، **مرجع سابق**، على الرابط التالي: https://bit.ly/3iWw5oW

(٢٦) هدى رؤوف، **مرجع سابق**، ص ٤٣.

(27) Lisa Denney, The Militarization of Foreign Aid, op.cit, p. 29

(28) David Bearce H, Daniel.C Tirone, "Foreign Aid Effectiveness and the Strategic Goals of Donor Governments," Journal of Politics, vol. 72, issue. 3, 2010, pp. 837-851.

(29) William D. Hartung, Seth Binder, op.cit, p. 16.

(30) David Schenker, Egypt's Failed War on Terror Why Cairo Is Dragging Its Feet on ISIS, Foreign Affairs, May 10, 2017, accessible at: https://fam.ag/33LMwQs

(31) Robert Springborg, F. C Pink Williams, The Egyptian military: A Slumbering Giant Awakes, Carnegie Middle East Center, February 2019, p. 4.

****